SEBHA UNIVERSITY JOURNAL VOL.03 NO. 1 2024
DOI: 10.51984/SUCP.V3I1.3571

مجلة جامعة سبها
Sebha University Journal

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/CAS

التفكير النحوي لابن مالك في شرحه للكافية الشافية الأصول والقواعد النحوية

مختار عبدالله مدلله محمد

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

هدف هذا البحث قائم على دراسة بنية التفكير النحوي عند ابن مالك من خلال كتابه شرح الكافية، وذلك من خلال معرفة الأصول والقواعد التي أعطت حججه ترابطا وقوة، وسبغت أراءه بالصبغة المنطقية التي تبدوا عليها، وسارت الدراسة على التقسيم التالي: مقدمة مشتملة على: أهمية الدراسة، أهدافها، اشكالية البحث، أسباب اختيار الموضوع، الدراسات السابقة، خطة البحث، مصطلحات البحث، ثم يلي المقدمة المبحث الأول الذي تناول التعريف بابن مالك ونظمه الكافية الشافية وشرحه لها ، ثم المبحث الثاني وقد تناول فيه الباحث الأصول النقلية عند ابن مالك، وهي: القرآن، والحديث، وكلام العرب، ثم المبحث الثالث وتناول فيه الباحث الأدلة العقلية عند ابن مالك، وهي: القياس، والإجماع، والاستصحاب، ثم المبحث الرابع الذي تعرض فيه الباحث للقواعد الكلية، مقتصرا على اثنين منها ، وهي: حذف ما عهد حذف، وعدم الجمع بين العوض ومعوض منه. واحتوت تلك المباحث على بعض التعريفات والحدود، مع ضرب الأمثلة، وإيراد الاقتباسات، والإشارات لبعض القضايا المتعلقة بها على وجه الاختصار، ثم تلت تلك المباحث خاتمة اشتملت على ست نتائج محددة وخمس توصيات.

والله أسأل أن يوفق إلى الصواب

الكلمات المفتاحية:

ابن مالك
الأصول
الفكر النحوي
القواعدالنحوية
الكافية

Syntactic thinking by Ibn Malek in his explanation for Alkafia Ashafiah principles and syntactic rules

Mukhtar Abdullah Madalluah Mohammed

Department of Arabic Language, Faculty of Arts, University of Sabha, Libya

A B S T R A C T

This research is about Ibn malek's syntactic thinking in his famous books (Sharh Alkafia Ashafia) to present the rules and principles which give his arguments a very strong linkage and strength so these arguments were so logical and rational this study is divided as following: Introduction consists of: importance of study , purpose of study, problem of study, reasons why this topic was chosen previous studies , research plan and research terms then after that first topic which contains on Ibn maleks curriculum vitae poem Al Kafiya Shafiyah explanation to this poem then second topics talks written principles by ibn malik such holy Quran prophet teachings arabic talk third mental evidence analogy consensus continuity finally fourth total two mentioned all definitions examples end conclusion results six points five recommendations

Keyword:

Ibn malek
The principals
Syntactic thought
Syntactic rules
Alkafia

المقدمة

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد: فهذه دراسة مقدمة لمؤتمر الدراسات العليا الثامن جامعة سبها، وتدور هذه الدراسة حول أصول النحو وقواعده الكلية التي استخدمها ابن مالك في شرحه لمنظومته المسماة بالكافية الشافية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أربعة أمور هي:

1 أهمية الأصول والقواعد العامة: لا شك أن أصول كل علم وقواعده العامة بالغة الأهمية للدارسة؛ لأنها الميزان الذي يوضح فلسفته، ويبين مدى منطقيته وتماسكه، ومن خلالها يستطيع التميز بين أقوال أئمته، ومعرفة مدى قوة حجهم، والترجيح بين تلك الأقوال، بل إنه لا يحق لمنتقد علم ما انتقاده قبل معرفة أصوله وقواعده؛ إلا كان نقده خال من الموضعية مائل عن القصد، مفرط في التجني، والنحو ليس استثناء.

*Corresponding author:
E-mail addresses: makt.mohammed@sebhau.edu.ly

Article History : Received 19 February 2024 - Received in revised form 08 May 2024 - Accepted 25 May 2024

2 ابن مالك: إمام النحاة في عصره، فقد أحدث ثورة في النحو؛ حتى كاد أن يصبح مدرسة مستقلة، سواء: على مستوى المصطلحات، أو تنظيم المواضيع، أو الاختيار الحر، أو التوسع في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، التعليلات والتوجيهات، مع سعت اطلاعه، على لغات العرب، وتمام معرفته بمذاهب النحاة، وأقوالهم، وأدلتهم، والمناقشات الدائرة بينهم، وردود بعضهم على بعض، هذا فضلا عن عمق معرفته بالأصول النحو وقواعده كما هو بين لكل من أمعن النظر في كتبه، لا سيما كتابه التسهيل وكتابه شرح الكافية الشافية الذي تدور هذه الدراسة حوله .

3 الكتاب الذي تناولته الدراسة "شرح الكافية الشافية لابن مالك": هو شرح لمنظومة الكافية، التي هي الأصل الذي اختصر منه ابن مالك ألفيته، تلك الألفية التي شغلت الدنيا إلى يومنا هذا، فأكثر الكليات والمعاهد العليا إن لم تكن كلها تدخلها مع أحد شروحها ضمن مقرراتها الدراسية، وبما أن هذا الكتاب هو شرح الأصل الذي اختصرت منه، وهما من وضع نفس المؤلف؛ بل إن الألفية مخصرة من الكافية، وبما أن ابن مالك بين في شرحه للكافية الشافية أسسه التي بنى عليها آرائه وترجيحاته، والأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه، وأهمها الأصول والقواعد؛ فإن دراسة تلك الأسس التي بنى عليها آرائه واختياراته بالغة أهمية في فهم مضامين الألفية.

4 كون ابن مالك استعمل في كتابه شرح الكافية الشافية" هذه الأصول والقواعد استعمالا تطبيقيا مع ذكرها وتنصيصه عليها في كثير من المواضع مما يسهل دراستها عنده دراسة نظرية وعملية في نفس الوقت.

الأهداف:

1 بيان منطقية اختيارات ابن مالك ومدى عمق التفكير النحوي عنده، وهو ما يتجلى بوضوح من خلال دراسة نظمه "الكافية الشافية" وشرحها.

2 بيان الأصول النحوية عند ابن مالك ومراتبها.

3 تبين بعض القواعد العامة

4 الوقوف على نماذج تطبيقية من أصول النحو وقواعده العامة .

اشكالية البحث :

تولدت **اشكالية** هذه الدراسة من مطالعة كتاب "شرح الكافية الشافية" مع مقدمة تحقيقه وذلك خلال دراسة الباحث لها أثناء اعداده لرسالة الماجستير، حيث وجد أن ابن مالك كثير ما يورد أصولا وقواعد يستخدمها في التدليل والترجيح والاستنباط وأن كانت بصياغات مختلفة.

وهي. أي اشكالية الدراسة. تتمحور حول ما الذي يجعل النحو العربي عموما وعند ابن مالك خصوصا يمتاز بالترابط والتماسك والمنطقية التي تمنحه القوة والاستمرارية ؟ وما الذي يجعل ابن مالك مميزا عن غيره ؟

ويحاول الباحث الخلوص لذلك من خلال الإجابة على أسئلة من قبيل :

ما الأصول التي بنى عليه ابن مالك والنحاة من قبله آرائهم النحوية؟

كيف يتعامل ابن مالك مع تلك الأصول عند التعارض؟

ما القواعد التي يرجح من خلالها ابن مالك عند اختلاف النحويين؟

والباحث يجيب عن أسئلة البحث باستخدام اسلوب السؤال والجواب المبطن، فهو يقدم الجواب دون إبراز السؤال.

أسباب اختيار الموضوع:

1 كونه على أهميته ذا جدة

2 الرغبة في الزيادة المعرفية حول ابن مالك وطريقته في التفكير النحوي

3 الوقوف على الجانب التطبيقي لتلك الأصول والقواعد

كلمة شكر :

أشكر الله العلي القدير علي أن يسر لي شرف المشاركة في هذا المؤتمر العلمي الجامع لهذه المؤسسة العريقة من مؤسسات الدارسات العليا؛ ألا وهي جامعة سبها، و بما أنه من لا يشكر الله لا يشكر الناس فالشكر كل الشكر للقائمين علي نجاح هذا المؤتمر في دورته الثامنة، ولا يمكن لطالب علم أن ينسى في هذا المقام أن يشكر الذين قاموا بتعليمه؛ فكل الشكر لأساتذتي الأفاضل الأكارم، و أخص بالذكر منهم والدي .رحمه الله ،. كما لا أنسى أن أشكر والدتي اطال الله عمرها في طاعته .

الدراسات السابقة :

ما وقف عليه الباحث في الخصوص لا يعدو مقدمتين لتحقيق الكتاب، الأولى لعبد المنعم أحمد هريدي , والثانية لعلي محمد معوض وعادل أحمد عبد الجواد، وما فيهما لا يعدو كونه إشارات وإضاءات، ولا غرابة في ذلك كون كلاهما مقدمة والمراد منها أشمل من ذكر الأصول والقواعد.

هذا وقد وقف الباحث على دراسات مشابهة منها رسالة ماجستير بعنوان "الفكر النحوي لابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " إعداد أحمد عبد السلام الروابدة جامعة مؤتة 2007

خطة البحث:

وسوف تسير خطة البحث على النحو التالي:

المبحث الأول : المؤلف والكتاب

المبحث الثاني : الأصول النقلية

المبحث الثالث : الأصول العقلية

المبحث الرابع :القواعد الكلية

الخاتمة

مصطلحات البحث :

تحتوي هذه الورقة على ثلاثة مضامين بالغة الأهمية وهي توطئة لما يأتي بعدها؛ لذا كان من المهم تبيين معناها لغة واصطلاحا و تحديد مفهومها.

أولا: الأصل:

أصل كلمة "الأصل" في اللغة : "أسفل الشيء"[1] وأصل كل شيء : ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد... وأصل كل شيء قاعدته.... و الأصل ما يبنى عليه غيره[2].

أما عند النحاة فالأصل مصطلح له عدة دلالات[3]

فسيبويه يطلقه على حكم الشي أو حقه، من ذلك قوله: "فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة"[4].

ويطلق ويراد به القاعدة العامة، مثل كون الإعراب أصل في الأسماء والبناء أصل في الأفعال[5]

وورد إطلاق أصول النحو بمعنى أبواب النحو كما هو ظاهر المراد من تسمية ابن السراج كتابه "أصول النحو" [6] ، أما المراد بالأصول هنا فهو الأدلة الإجمالية التي تأخذ منها الأحكام التفصيلية كما سيظهر من تعريف ابن أنباري .

ثانيا: النحو:

النحو لغة: يطلق النحو في اللغة على معان منها: الطريق و القصد والمثل، والمقدار، والقسم [7].

ويطلق على إعراب كلام العرب؛ إذ هو: "انتحاء سمة كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكبير، والإضافة، والنسب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق

بها[8]

أما اصطلاحا فالنحو باعتباره علم على علم بعينه له إطلاقان: أحدهما "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[9].وهو بهذا الاطلاق يشمل علم الصرف[10]، كما يطلق خاصة عند المعاصرين على علم الإعراب، والذي هو: " علم بأصول تعرف بها أحوال الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء . أي من حيث ما يعرض لها في حال تركيبها."[11].

وهو على هذ التعريف لا يشمل الصرف بل قسيمه والمقصود به في هذه الورقة العلمية الأول لا الثاني.

ثالثا: أصول النحو:

لاشك أن العناية بأصول النحو بالغة الأهمية لكل دارس لعلم العربية، فهي على حد قول الدكتور محمد رفعت: "ميزان قواعده إذا اضرب التقدير ومصباحها إذا أظلم السبيل ولديها مجلس القضاء إذا اختصمت المذاهب النحوية "[12]

والمراد بأصول النحو باعتباره مركبا إضافيا عرفه ابن أنباري بقوله: "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه"[13]

أي أن أصول النحو هي أدلته الإجمالية التي استنبط من خلالها أئمة النحاة أحكام الكلم التفصيلية.

وتعريفه هذا لا يتعارض مع قول السيوطي: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[14].

إذ أن ابن الأنباري عرف الأصول باعتبار إطلاقها على الأدلة، والسيوطي عرفها باعتبارها علم مستقل بذاته.

وهذه الأصول يمكن تقسيمها إلى: الأدلة النقلية أو الأصول السماعية "القران والحديث وقول العرب"، والأدلة العقلية وهي" القياس واستصحاب الحال والإجماع"[15].

أولا: الأصول السماعية " أدلة نقلية ":

يقصد بالأصول السماعية ما تلقي عن العرب، وهو أصل أخذ الأحكام الجزئية والقواعد؛ بل لا تستغنى عنه بقية الأصول؛ إذ أن القياس يكون على ما تقرر بالسماع، والاجماع إنما يكون ناتج عن سماع أو قياس.

ومما سبق يتضح أن السماع أهم الأصول النحوية؛ ولكن السماع ينقسم إلى متواتر مطرد، وشاذ غير مقيس.

وقد أوضح ابن جني الاطراد والشذوذ عند النحاة بقوله: "جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما"[16].

وقسمه إلى أربعة أقسام هي: مطرد في القياس والاستعمال، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، والشاذ في القياس والاستعمال جميعًا[17].

وبما أن الإشكال عنده يكمن في الثاني والثالث فقد عقب عليه بقوله : "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره"، وابن مالك أولى الأصول السماعية اهتمام خاص، يظهر ذلك جليا من كثرة ايراده للشواهد وترجيحه لما وافق السماع الصحيح على ما خالفه.[18]

وهذه الأصول هي: القران الكريم، والحديث الشريف، وقول العرب[19] . أي ما أثر عنهم من شعر ونثر، وعلى هذا تقسيم ستتم دراسة الأصول السماعية عند ابن مالك .

القواعد الكلية :

القواعد في أصل اللغة: الأساس، ومنه قواعد البيت أي أساسه، ومفردها القاعدة بمعنى أصل الأس .يقول الزجاج : القواعد أساطين البناء التي تعمده[20]

أما في الاصطلاح فالقاعدة هي: قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على جزئيات موضوعها، و تسمى تلك الأحكام المستنبطة منها فروعها واستخراجها .أي الأحكام القاعدة .تفريعا[21]

أما قواعد النحو الكلية فالمراد بها في هذه الورقة القوانين والضوابط التي تجعل آراء النحوي و أحكامه واختياراته أكثر دقة ومنطقية وأبعد عن التناقض[22]

المبحث ألأول: المؤلف والكتاب

أولا :المؤلف

هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي[23]، كذا قال السيوطي ، قيل في نسبه غير ذلك[24]، ولد سنة إحدى وستمائة[25] بجيان[26] ، رحل من الأندلس إلى المشرق[27] فدخل مصر، فدمشق، ثم ذهب إلى حلب فأقام بها ثم بحماة ثم رجع إلى دمشق فولي بها مشيخة العادلية الكبرى، وكان من شرطها القراءات والعربية[28]،

توفي ابن مالك في ثاني عشر رمضان، بدمشق ودفن بقاسيون[29].

شيوخه:

من شيوخه الذين درس عليهم العربية أبو الحسن ثابت بن خيار، وأبي رزين بن ثابت الكلاعي، وتلقى القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار، ودرس الكتاب لسيبويه على أبي عبد الله ابن مالك المرشاني، كما درس على أبي الحسن السخاوي وسمع منه، ومن مكرم وأبي صادق الحسن بن صباح. كما جالس بحلب كلا من ابن يعيش وتلميذه ابن عمرون وغيرهما [30]

طلابه:

طلاب ابن مالك كثر منهم على سبيل المثال لا الحصر: ابنه محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الإمام بدر الدين، ومحمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي العلامة الفقيه، النحوي وأبو بكر بن يعقوب بن سالم النحوي الشاغوري، وسلامة بن سليمان بن سلامة الرقي الرافقي بهاء الدين

أبو الرجاء النحوي، وسليمان بن أبي حرب علم الدين أبو الربيع الكفري الفارقي الحنفي، و علي بن محمد بن غالب علاء الدين بن نصير الدين الأنصاري الشافعي الدمشقي النحوي[31]

منهج ابن مالك العام:

بدأت دراسة ابن مالك للنحو في الأندلس حيث اتسم الدرس النحوي فيها عموما بنضوج العلم وعمق الفكر، حيث استوعب آراء من سبق من النحاة، وقارن بينها، مرجحا الأوفى دليلا، راد ما ضعف مستنده ، دون تعصب لعالم أو تحامل على مذهب، وبالأخص الشلوبين وطلابه 32، وابن مالك ممن حضر مجالس الشلوبين.

ومنهج ابن مالك منهج وسط مائل إلى التسهيل، فهو يخالف الكوفيين في قياسهم على الشاذ، كما ينأى عن التأويلات البعيدة عند البصريين.33

أما في التأليف فيعد ابن مالك مدرسة مستقلة: ترتيبا، وتنظيما، وأسلوبا، ومنهجه يجمع ما بين الوصف، والتعليم، متبعا منهجا علميا قائما على النظر

العميق، والاستدلال الدقيق، والتتبع والتحقيق34

كتبه :

كتب ابن مالك متنوع منها ما هو في النحو كالألفية والتسهيل والكافية الشافية وشرحها، ومنها ما هو في اللغة كإكمال الأعلام بمثلث الكلام ومنها ما هو في القراءات كقصيدته الدالية المالكية[35]

الكافية الشافية[36] :

الكافية الشافية أرجوزة تقارب الثلاثة ألاف بيتا يقول المؤلف فيها:

ومنتهى أبياتها ألفان مع مئين سبع وثمانين تبع

نظمها الناظم بعد طول باع في التأليف، يقول فيها عن نفسه:

وقد جمعت فيه كتبا جمة مفيدة يعني بها ذو الهمة

ويقول عنها :

وهذه أرجوزة مستوفيه عن أكثر المصنفات مغنية

تكون للمبتدئين تبصرة وتظفر الذي انتهى بالتذكرة

فليكن الناظر فيها واثقا بكونه إذا يجاري سابقا

فمعظم الفن بها مضبوط والقول في أبوابها مبسوط

وكم بها من شاسع تقربا ومن عويص انجلى مهذبا

وقد نص فيها على اسمها "الكافية الشافية" فقال:

فمن دعاها قاصدا بالكافية مصدق ولو يزيد الشافية

بخلاف المنظومة المختصرة منها؛ فإنها تسمى الألفية لقول المؤلف فيها :

وأستعين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محويه

كما تسمى الخلاصة لقوله في ختامها:

أحصى من الكافية الخلاصة كما اقتضى غنى بلا خصاصه

شرح الكافية الشافية :

هو شرح سهل الأسلوب، غزير المادة، كثير الفوائد، تبرز فيه شخصية الباحث الناقد، والعالم المتبحر، يعرض الآراء، ويناقش الأقوال، ويورد الشواهد النقلية، والحجج العقلية، والاعتراضات، والردود، كل ذلك بأسلوب بعيد عن التحامل والتعصب، فهو بحق مدرسة في التحليل مع الاتصاف بأخلاق الباحث العلمي من تواضع، وتقصي، وانصاف، والبعد عن التنقص والحط، واتباع الدليل دون هوى ولا تعصب .

و شرحه للكافية مشحون بجميع أنواع الأدلة النقلية، والعقلية، والمناقشات المبنية على نصرة ما نصرته الأصول من المذاهب، وترجيح ما شهدت له القواعد من الأقوال.

فهو جدير بالدراسة كونه يجلي الأصول والقواعد بعبارة سهلة سلسة، ويوضحها توضيحا تطبيقا عمليا، مما يسهل دراستها وفهما.

المبحث الأول: الأصول النقلية :

أولا: القرآن الكريم :

كان الدافع الأساسي لدراسة اللغة العربية عند المتقدمين هو فهم القرءان والمحافظة عليه؛ ولذا كان أئمة النحو أئمة في إقراء القرآن بدءا بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ،، وأبي أسود دؤلي، ومرورا بأبي عمر بن العلاء، فالكسائي، فقالون وهلم جرة .

والقرآن الكريم . المعجزة الخالدة وحجة الله القائمة . من حيث هو كتاب لغة هو أفصح كلام عربي وأساليبه أرقى أساليب اللغة العربية في التحدث وبيانه أتم بيان؛ حتى أن فصحاء العرب لم يملكوا أمام تحديه لهم إلا أن يقفوا قاصرين وبالعجز مقرين.

وإذا كان القرآن الكريم هو المحرك الأساسي لجميع الدراسات اللغوية, فقد كان كذلك أهم مصادرها؛ لتمام بيانه الذي لا يوجد في الكلام ما يدانيه فيه، وصحة نقله التي لا يوجد على وجه الدنيا ما يقاربه فيها؛ فضلا أن يضاهيه، كيف لا وقد كانت ومازالت عناية المسلمين على حفظه ونقله كما نزل تنبعث من إيمانهم الراسخ بأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

وقد أطبق علماء النحو على الاحتجاج بالقرآن الكريم سواء المتواتر من قراءاته، أو الشاذ.[37]

وابن مالك شديد النكير على من شذ عن هذه القاعدة في التعامل مع القرآن من النحاة[38]

وقد شحن كتابه بالآيات القرآنية الكريمة، وهو يسير مع الاحتجاج به، مؤيدا من وافق القراءة القرآنية على من خالفها، فمن ذلك ما يلي:

1 ذهب يونس والأخفش[39] والكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المجرور، في مثل "مررت بك وزيد"، أما البصريون فيرون عدم جواز[40].

واحتج القائلون بالجواز بقراءة حمزة الزيات " "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" [النساء: من الآية1] بخض أرحام عطفا على الضمير في " به"

ورد البصرين على ذلك بوجهين: أحدهما أنها . أي الأرحام . مجرورة بالقسم، والثاني أنها مجرورة بباء محذوفة[41] واعترض على الوجه الأول بأنه لو كان قسما لكان قسم سؤال وقسم السؤال لا يقع إلا مع الباء.

واعترض على الثاني بأن حرف الجر لا يعمل في الاختيار مقدرا إلا في مثل: والله لأفعلن، وبأنه متى ظهر الجار فالعمل للأول[42]

يقول ابن مالك: "إذا كان المعطوف عليه ضمير جر لزم وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر لزم عند غير يونس والأخفش وقطرب، والكوفيين، ووافقهم أبو علي الشلوبين،- وهو اختياري إعادة الجار .كقوله تعالى: {فقال لها وللأرض} 2 , و [قوله] {وعليها وعلى الفلك} 3 و [قوله] {ينجيكم منها ومن كل كرب}"[43]

ثم أورد حجتان للقائلين بالتزام إعادة الجار أولاهما أن الضمير شبيه بالتنوين ومعاقب له فلا يصح أن يعطف عليه قياس عليه.

وضعفها بأن شبه ضمير الجر بالتنوين لم يمنع من توكيده، والإبدال منه.[44]

أما الحجة الثانية فهي أن: المعطوف والمعطوف عليه يصلح كل واحد منهما أن يحل محل الآخر، وضمير الجر لا يصلح أن يحل محل ما يعطف عليه.

وقد ضعفها بجواز "رب رجل وأخيه".

ثم يقول: " ومن مؤيدات الجواز - أيضا- قراءة حمزة: {واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام} -بخفض الأرحام.

وهي -أيضا- قراءة ابن عباس، والحسن البصري ومجاهد، وقتادة، والنخعي، والأعمش، ويحيى بن وثاب، وأبي رزين".

ويورد مجموعة من الشواهد، ثم يعقب بالقول:

"ولأجل القراءة المذكورة، والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر، بل نهت على أن عود حرف الجر مع المعطوف مفضل على عدم عوده، وكذا حكم المعطوف على ظاهر مجرور بعيد، والنصب فيهما عند عدم العود، وعدم رفع المحل أجود من الجر، ولذلك قرأ الأكثرون بنصب: "والأرحام"[45].

2 ذهب الكوفيون إلى جواز أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض في ضرورة الشعر. وأما البصريون فذهبوا إلى عدم جواز الفصل بغير الظرف وحرف الجر.[46]

وأجمعوا على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر[47].

ويضرب ابن مالك بهذا الاجماع عرض الحاط فيقول:

..... وفي اختيار قد أضافوا المصدر

لفاعل من بعد مفعول حجز كقول بعض القائلين للرجز

يفرك حب السنبل الكنافج في القاع فرك القطن المحالج

وعمدتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر.

فهو يرى جواز أن يفصل بين المصدر وفاعله بالمفعول معتمدا على قراءة ابن عامر، ويبرر ذلك بأنه لا يترب عليه محذور؛ لأن إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولا بينهما بمفعول المصدر لا يضر كون الفاعل كجزء من عامله، ولأن رتبته تنبه عليه[48] .

ثم يقول: "فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر . رحمه الله . غير منافية لقياس العربية".

ولا يكتفي بهذا التعليل بل يصرح قائلا: "على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها"[49].

ثانيا: الحديث الشريف:

أجمع كل المسلمين بأن رسول الله هو أفصح من نطق بالضاد، وأن كلامه حجة؛ ومع ذلك فالخلاف وقع بينهم في كون الحديث الشريف حجة في النحو أم لا، إذ يرى من لا يحتج به أن جله قد روي بالمعنى، وفي رواته أعاجم ومولدون[50].

ويذهب القائلون بحجيته إلى أنه أصح من غيره مما احتج به، وفي مقدمة هؤلاء ابن مالك حتى نسب إليه واشتهر به، وأنكره عليه جماعة على رأسهم أبو حيان [51] بسبب نسبته [52] إلى ابن مالك، واشتهاره به، وإكثاره منه في شرح التسهيل، وشرح الكافية، وغيرهما، وقد تبع ابن مالك في ذلك جماعة من العلماء[53]

أمثلة :

1 يرى ابن مالك أنه متى تقدم الفعل فاللغة المشهورة ألا يلحق به علامة جمع ، ولا تثنية.

ويقابلها لغة من يولي الفعل واوا قبل الذكور، وألفا قبل الاثنين ، و نونا قبل الإناث، على أنها حروف دالة على حال الفاعل الآتي، كدلالة التاء في: "فعلت هند" على تأنيث الفاعلة.[54] يقول ابن مالك: "وقد تكلم بهذه اللغة النبي . صلى الله عليه وسلم . إذ قال: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار[55]"[56]

2 لولا الامتناعية مختصة بالأسماء. فإذا وليها اسم ظاهر، أو ضمير رفع منفصل، نحو: لولا زيد لأكرمتك، ولولا أنت لأكرمته. فلولا هنا حرف ابتداء، والاسم الذي يليها مرفوع بالابتداء عند أكثر النحاة، وقد اختلف النحاة في خبره:

فذهب الجمهور: إلى أنه واجب الحذف مطلقاً.

وذهب الرماني، وابن الشجري، والشلوبين، إلى أن الخبر، بعد لولا إن كان كونا مطلقا غير مقيد وجب حذفه، نحو: لولا زيد لأكرمتك، لأن تقديره موجود أو نحوه. و يجب إثباته إن كان مقيدا، ولا دليل عليه، ، كقوله . عليه الصلاة والسلام . لعائشة . رضي الله عنها. لولا قومك حديثوا عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم[57]. أما إذا كان مقيدا، ودل دليل عليه، جاز الحذف والإثبات ، كما في: "لولا أنصار زيد لهلك" أي: نصروه. فيجوز إثباته، لأنه مقيدا، ويجوز الحذف لوجود الدليل الدال عليه. واختار ابن مالك هذا المذهب.[58]

وقد نص ابن مالك على هذا في شرح الكافية [59]

ثالثا: كلام العرب:

من الطبيعي أن يكثر ابن مالك من الاستشهاد بكلام العرب كما هو حال سائر النحاة، وقد أكثر من التنبيه على الشاذ الذي لا يقاس عليه، وكل ذلك جلي واضح لا يحتاج إلى بيان؛ ولكن الظاهرة التي تسترعي الانتباه هي كثرة إيراده للغات العرب في شرحه، فمن ذلك قوله: "في "نعم" و"بئس" أربع لغات"[60]

وقوله: "في "ثمان" إذا ركبت أربع لغات: فتح الياء وسكونها، وحذفها مع كسر النون، أو فتحها"[61]

وقوله: "وفي الوقف على المنون ثلاثة لغات"[62].

ولعل ذلك راجع لسعة اطلاعه وتبحره في اللغة؛ كيف لا وهو اللغوي الإمام، ولا أدل على إمامته فيها من قول الصفدي: "وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها، أخبرني الشيخ الإمام شهاب الدين أبو الثناء محمود . رحمه الله . من لفظه قال: جلس يوما وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة، قلت وهذا أمر معجز لأنه يريد نقل الكتابين"[63]

المبحث الثاني: الأصول العقلية

أولا :القياس

القياس هو أهم ما يميز النحو العربي، وجل مسائله قائمة عليه، قال الكسائي في مطلع أبيات له :

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع[64]

وهذا المعنى بعينه هو معنى عبارة ابن الأنباري: "النحو كله قياس"[65].

أي أن أغلب مسائله قياسية[66] .

وقد أجمع العلماء[67] على الاحتجاج بالقياس حتى قال ابن الأنباري: "لا نعلم أحد من العلماء أنكره"[68]، وبلغت أهمية القياس أن النحاة أجازوا للشاعر أن يقيس على الضرورات الشعرية، فلما سأل ابن جني شيخه أبا علي الفارسي عن ذلك أجابه بقوله: "كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم؛ فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا"[69].

فإن كانت هذه هي أهمية القياس النحوي، فما هو القياس ؟

القياس في اللغة التقدير قال صاحب المصباح: "قسته على الشيء و به أقيسه قيسا من باب باع، وأقوسه قوسا من باب قال لغة، و قايسته بالشيء مقايسة، وقياسا، من باب قاتل وهو تقديره به، و المقياس المقدار"[70]

وأما اصطلاحا فهو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[71]

وبعد بيان أهمية القياس وتعريفه قد يثار السؤال التالي :

هل يعني اجماع النحاة على استعمال القياس أصلا من أصولهم اتفاقهم على كل قياس؟

الجواب بلا أدنى شك لا، يقول الأنباري :

"هذا الباب من النحويين من يجري فيه القياس ومنهم من يقصره على السماع، والأكثرون على القول الأول فاعرفه تصب . إن شاء الله تعالى .[72].

وهذا الجواب يثير سؤالا آخر، وهو ما سبب اختلافهم في مسائل القياس؟

ولعل ذلك عائد لأمور أهمها ما يشترط في أركان القياس.

أركان القياس: أركان القياس أربعة هي: الأصل المقيس عليه، والفرع المقاس على الأصل، والعلة، والحكم، وأهمها بالنسبة لاختلاف القياس الأول.

الأصل وهو . المقيس عليه .:

يشترط فيه أن لا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس، و يجوز القياس على القليل إن كان مقيسا، هذا هو مذهب البصرين[73].

أم المذهب الكوفيين فهو "الاكتفاء بالشاهد الواحد ولو خالف الأصل

المعروف المتفق عليه بين الفريقين"[74].

القياس عند ابن مالك :

القياس عند ابن مالك حجة معتبرة كما يتضح ذلك بجلاء لمن يطالع شرح الكافية ومن دون أبسط عناء؛ إذ أنه يصرح به في عدة مواضع[75]

من ذلك أنه أجاز نصب نعت المجرور على المحل مع إقراره بعدم وجود الشاهد، مؤيدا ذلك بالقياس، قال في باب إعمال اسم الفاعل: "ويجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز في المعطوف، وإن لم أجد له شاهدا، والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر، فإن حمله على المحل ثابت كقول الشاعر:

حتى تهجر في الرواح وهاجه طلب المعقب حقه المظلوم

فـ"المظلوم" صفة لـ"المعقب"؛ لأنه فاعل في المعنى فتبعته الصفة باعتبار المعنى، وكما جاز في صفة المجرور بإضافة المصدر الحمل على المعنى، كذلك يجوز أن تحمل صفة المجرور باسم الفاعل على المعنى، فيقال: هذا مكرم ابنك الكبير، ومهين غلامك الحبشي."[76]

ومن ذلك أيضا اختياره منع تقدم خبر ليس قياسا على "ما" فقال :" واختلف في تقديم خبر "ليس": فأجازه قوم، ومنعه قوم، والمنع أحب إلي، لشبه "ليس" بـ"ما" في النفي، وعدم التصرف."[77]

وهذا لا يعني أنه يقيس على الشاذ؛ بل الشاذ عنده إذا صح سماعه عمل به في عينه، ولم يقس عليه غيره، يقول في تعدي أخوات علم القلبية "علم" و"رأى" إلى ثلاثة: " المعدي بالهمزة فرع المعدي بالتجرد، وليس في الأفعال متعديا بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة، فكان مقتضى هذا ألا ينقل "علم" و"رأى" إلى ثلاثة؛ لكن ورد السماع بنقلهما فقبل، ووجب ألا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع."[78]

ثانيا: الإجماع:

الإجماع لغة يطلق على معاني منها: العزم على الأمر، ومنها الإعداد، أجمعت كذا، أي أعددته، ومنها جعل الأمر جميعا بعد تفرقه، كما يطلق ويراد به الاتفاق، يقال: أمر مجمع عليه، أي متفق عليه[79]

وجرى اطلاق الإجماع في العرف العلمي العام على اتفاق المجتهدين الأمة في عصر على أمر ديني، [80]ولذا عرفته الكتب التي عنيت بالمصطلحات العلمية بأنه: "اتفاق المجتهدين من أمة محمد . صلى الله عليه وسلم . بعد زمانه، في عصر على حكم شرعي"[81]

أما المراد به في اصطلاح أهل النحو فإجماع خاص، هو اجماع نحاة البصرة والكوفة[82]

حجية الإجماع :

قال السيوطي بعد أن ذكر أدلة النحو عند ابن الأنباري: لم يذكر الإجماع فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم[83]

وهذا الذي ذكره أنسب أن يعزى لابن جني الذي ذكر قبل هذا بسطر قوله: "أدلة النحو ثلاثة السماع والإجماع والقياس"[84] والظاهر أن ما ذكره من عدد ابن جني للإجماع إنما فعله ابن جني على وجه ذكر ما يحتج به أهل العلم، لا أن ذلك رأيه، بدليل قوله: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله . صلى الله عليه وسلم - من قوله:" أمتي لا تجتمع على ضلالة"، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة؛ فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجه " [85]

بل قد صرح بأن مذهبه عدم الاحتجاج بالإجماع، قائلا:

" فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا حجر ضب خرب، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه، وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع، نيفًا على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل."[86]

وإن كان لا يبح ذلك ألا بشرط بلوغ الرتبة . أي رتبة الاجتهاد في علم النحو والقدرة على الترجيح والاستنباط .وبذل الجهد، يقول .رحمه الله تعالى :

"إلا أننا مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه؛ لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازا على كلاكل، والقوم الذين لا نشك في أن الله سبحانه وتقدست اسماؤه قد هداهم لهذا العلم الكريم، واراهم وجه الحكمة في الترهيب له والتعظيم، وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعاتهم خادما للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعونا على فهمهما، ومعرفة ما أمر به أو نهى عنه الثقلان منهما؛ إلا بعد أن يناهضه إتقانا، ويثابته عرفانا، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره. "[87]

الإجماع و ابن مالك:

قد سبق عند الحديث عن السماع أن ابن مالك لا يحتج بالإجماع المخالف للسماع الصحيح ، إلا أن هذا لا يعني رده له مطلقا؛ بل هو حجة عنده فيما سوى ذلك، كاف على إقامة البينة وقطع الجدال، فمن ذلك:

إذا كان صاحب الحال مجرورا بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه، فلا يجوز في "عرفت قيام هند مسرعة"، "عرفت قيام مسرعة هند"، وكذلك لا يجوز: "عرفت مسرعة قيام هند"؛ لأن النسبة بين المضاف إليه والمضاف كالنسبة بين الصلة والموصول فلا يتقدم معمولاته إذ كانت الإضافة محضة[88]، أما الإضافة غير محضة مثل: "هذا شارب السويق ملتويا الآن"، فقد نقل ابن مالك عن بعض النحويين جواز تقديم الحال عليه قائلا: "المنع عندي أولى"[89] وأجازه، ثم إنه وافقهم في شرح التسهيل معللا ذلك بكون الإضافة في نية الانفصال.[90]

ولا يفعل ذلك في الإضافة المحضة يقول: "إذا كان صاحب الحال مجرورا بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع." فهذا نص منه على حجية الإجماع[91]

وربما عبر عنه بنفي الخلاف، مثل قوله باب إعمال اسم الفاعل: " والخلاف إنما هو في المجرد من الألف واللام. وأما الملتبس بهما فلا خلاف في إعماله." [92]

ويستعمل ابن مالك الإجماع في الترجيح بين القياسين المتعارضين، مثلا: ذهب أكثر علماء النحو إلى أن (إما) المسبوق بمثلها عاطفة، وخالفهم في ذلك ابن كيسان وأبو علي، فقالا: إن العاطف الواو التي قبلها، واختار ابن مالك قولهما مرجحا له بكونه قياس موافق الإجماع[93]

ثالثا: الاستصحاب:

معنى الاستصحاب هو: البقاء على حكم الأصل حتى يوجد ما يصرفه عنه، قال ابن الأنباري: "المراد به استصحاب أصل الحال"[94].

منه عند ابن مالك في شرح الكافية قوله: "شبه الحرف في "أي" معارض بما فيها من شبه الأسماء المتمكنة بالإضافة التي انفردت بها من بين أخواتها، مع

أنها بمعنى "كل" إذا أضيفت إلى نكرة، وبمعنى "بعض" إذا أضيفت إلى معرفة؛ فحمى "أيا" عن التأثر بشبه الحرف شبهها ب "بعض" و "كل" في المعنى، والإضافة، وكان اعتبار شبه "بعض" و "كل" أولى من اعتبار شبه الحرف لوجهين:

أحدهما: أن شبه الحرف مخرج عن حكم الأصل، وشبه البعض والكل، مبق على الأصل ...." [95]

واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، لا يستدل به مع وجود غيره[96]، ولولا ذكر الأنباري والسيوطي له ضمن الأصول لكان لإيراده في القواعد أولى.

المبحث الثالث: القواعد الكلية :

استعمل ابن مالك في شرح الكافية الشافية قواعد عامة أشار إلى بعضها عبد المنعم أحمد هريدي في مقدمة تحقيقه لها [97] ، كما أشار إليها المحققان علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود في تحقيهما[98]، من ذلك:

أولا : حذف ما يعهد حذف أولى من حذف ما لا يعهد حذف :

أي إنه متى وجد محذوف ومذكور كل منهما يمكن أن يكون معمولا لأحد العوامل قدر المحذوف ما عهد حذفه، مثاله اختياره أن المحذوف في قوله تعالى: {فأما إن كان من المقربين، فروح وريحان وجنت نعيم}. جواب "إن" لا جواب "أما" ، فيقول: "وقد تليها أن المحذوف جواب "إن" في قوله تعالى: {فأما إن كان من المقربين، فروح وريحان وجنت نعيم}. و نحو قوله تعالى: {إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم}" نحو قوله تعالى: {إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم}" وقد علل اختياره من وجهين: "أحدهما: أن جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلا، وجواب غيرها إذا انفرد يحذف كثيرا لدليل، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه، الثاني: أن "أما" قد التزم معها حذف فعل الشرط، وقامت هي مقامه. فلو حذف جوابها لكان ذلك إجحافا.[99]

ثانيا :عدم الجمع بين الشيء وعوضه :

معنى القاعدة أن المعوض عنه متى رد حذف ما عوض به عنه، يقول ابن مالك: "يقال في تصغير "سنية" على لغة من رفعها بالواو، وجرها ونصبها بالياء "سنيات"، ولا يقال "سنيون" لأن إعرابها بالواو والياء إنما كان عوضًا من اللام، فإذا صغرت ردت اللام فلو أُبقي إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض منه".

ويسترسل في استعمال القاعدة مستدلا على عدم صحة جمع أرض على أريضات تصغيرا فيقول:

"وكذا "الأرضون" لا يقال في تصغيره "أريضات" لأن إعراب جمع "الأرض" بالواو والياء إنما كان تعويضًا من التاء، فإن حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة، ومعلوم أن تصغير المؤنث الثلاثي يرده ذا علامة، فلو أعرب حينئذ بالواو والياء اجتماع العوض والمعوض منه.[100]"

الخاتمة:

في خاتمة هذه الورقة المختصرة يود الباحث أن ينبه على أن ما جاء فيها هو عبارة عن إشارات مختصرة، إذ أن طبيعية ونوعية هذا البحث لا تسمح بالتقصي والتفصيل، وبالتالي فإن موضوع هذه الورقة قابل للتطوير والإضافة تكميلا للنقص وتصحيا للخطأ إن وجد، فالخطأ طبيعة بشرية لا سيما مع قصر الباع وقلة الاطلاع الذين يعترف بهما.

ويخلص البحاث إلى النتاج والتوصيات التالية:

أولا: النتائج

1 ابن مالك كان منطقيا في تفكيره متماشيا مع أصوله وقواعده.

2 السماع والقياس والاجماع أصول معتمدة عند ابن مالك.

3 يعد ابن مالك السماع أصل الأصول وهو مقدم عنده على ما سواه.

4 استعمل ابن مالك قواعد كلية، وعلل من خلالها الأحكام التي أصدرها.

5 يعبر ابن مالك عن القواعد بصيغ مختلفة، مثل التعبير عن مراعاة واستصحاب الحال بالمبق على الأصل.

6 استخدم ابن مالك الأصول والقواعد في الترجيح بين الأقوال والآراء المختلفة.

ثانيا: التوصيات

1 يوصي الباحث بدراسة موضوع الورقة دراسة أعمق وأشمل وأوسع.

2 يوصي الباحث بإفراد قواعد النحو الكلية بالدراسة والبحث.

3 يوصي الباحث بدراسة ترجيحات ابن مالك لا سيما في كتابه شرح الكافية.

4 يوصي كذلك بدراسة الأقوال التي انفرد بها المؤلف وما هي حججه.

5 التوصية الخامسة دراسة منهج ابن مالك في نقض أدلة من يختلف معهم في الرأي.

---

1 الفيروزآبادي محمد بن يعقوب ، ة: "817" القاموس المحيط، ن: مؤسسة الرسالة، بيروت ص 1242

2 الزَّبيدي محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق (المتوفى: 1205هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين ن: دار الهداية ج 27 ص 447 بتصرف

33 ينظر: د: الياسري علي مزهر، 2003م ، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه"، ط: الأولى، ن: دار العربية للموسوعات بيروت لبنان ص 151.

4 سيبويه : عمر بن عثمان بن قنبر، ت:"180 هـ"، 1435هـ.20114م، الكتاب ط: الخامسة، ن: مكتبة الخفاجي ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ،ج 1 ص 39.38.

5 ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل (المتوفى : 769هـ) 1400 هـ - 1980م، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط العشرون، ن: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج 1 ص 37

6 ينظر: د: الياسري علي مزهر، 2003م ، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه"، ط: الأولى، ن: دار العربية للموسوعات بيروت لبنان ص 153

7 الزَّبيدي محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق (المتوفى: 1205هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، ن: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين، ج 40 ص 41، 45.

8 ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب, ط الأولى، ن: دار صادر – بيروت ج 15 ص 309

9 المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي ت:(749هـ)، 1428هـ - 2008م، توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ط: الأولى ن: دار الفكر العربي، تحق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، ج 1، ص 265. 166

[28] ينظر: ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف ت:(833ه)، 135ه، غاية النهاية في طبقات القراء، ن: مكتبة ابن تيمية، ج. برجستراسر ج 2 ص 180

[29] ينظر: ابن كثير أبي الفداء اسماعيل بن عمر (774 ه)، 1417ه - 1997م، البداية والنهاية، ط: الاولى ن: هجر للطباعة والنشر – الجيزة، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي، م ج 17 ص 514

[30] المقري أحمد بن محمد، 1388ه، نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ن: دار صادر، بيروت، تحقيق: د. إحسان عباس، ج 2 ص 222، 223

[31] تنظر تراجم المذكورين في بغية الوعاة فقد نص السيوطي على كونهم من تلامذته

32 ينظر الشاعر :حسن موسى ، 1408ه. 1988م، الكشف عن صاحب البسيط في النحو، ن: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، العددان: السابع والسبعون والثامن والسبعون ، ص 158

33 ينظر الرواشدة أحمد عبد السلام، 2006، الفكر اللغوي عند ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية جامعة مؤتة، ص 121

34 آت قميشان ناصر محمد عبدالله 200،9، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ط: الأولى، دار الكتب الوطنية هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، أبوظبي ص 517 وما بعده.

[35] ينظر: ابن مالك محمد بن عبدالله (672ه)، 2000م، شرح الكافية الشافية، ط: الأولى، ن: دار الكتب العلمية بيروت لبنا ، تحقيق :علب محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، مج 1 ص 20 وما بعدها .

[36] ما ورد في هذا المبحث والذي يليه عبارة عن قراءة الباحث في المتن والشرح.

[37] ينظر: السيوطي: جلال الدين، 2006م، الاقتراح في أصول النحو، ط الثانية، ن:دار البيروتي، تعليق عبد الحكيم عطية ص 39

[38] ينظر نفس المرجع ص 40

[39] ابن هشام لأنصاري: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد، 1979م، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط الخامسة، ن : دار الجيل – بيروت، ، ج 3 ص 392

[40] الأنباري عبد الرحمن بن محمد، ت(577ه)، 1424ه- 2003م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط: الأولى، ن: المكتبة العصرية ج 2 ص 379

[41] نفس المرجع ج 2 ص 382

[42] الأستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن ت(686)، 1998م، شرح كافية ابن الحاجب، ط الأولى، ن: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، تقديم وحواشي وفهارس د إميل بديع يعقوب، ج2 ص 359

[43] ابن مالك محمد بن عبد الله، ت(672ه) شرح الكافية الشافية، ط: الأولى، ن: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ج 3 ص 1246 واعتمد نص الهامش لكونه أصوب.

[44] نفس المرجع ج 3 ص 1246، 1247

[45] نفس المرجع ج 3 ص 1254

46 الأنباري عبد الرحمن بن محمد، ت(577ه)، 142ه - 2003م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط: الأولى، ن: المكتبة العصرية، ج 2 ص 349

10 الأشموني علي بن محمد بن عيسى، ت (900ه)، 1419ه- 1998م، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط: الأولى، ن: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.

11 الغلاييني مصطفى بن محمد سليم (المتوفى: 1364ه) 1414ه - 1993م، جامع الدروس العربية، ط: الثامنة والعشرون، ن: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ص 9.

12 أبوعبدالله عبد العزيز عبده،1982م، المعنى والإعراب عند النحوين ونظرية العامل، ط: الأولى، ن:منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع لطرابلس ليبيا ص: 39، 40

13 ابن الأنباري أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ت 577ه، 2018م، لمع الأدلة في أصول النحو، ط: الأولى، ن: دار السلام جمهورية مصر العربية الإسكندرية، تحقيق: د أحمد عبد الباسط ص، 85.

14 السيوطي جلال الدين، 2006 ، الاقتراح في أصول النحو, ط: الثانية, ن:دار البيروتي تعليق عبد الحكيم عطية ص 21.

15 ينظر نفس المرجع.

16 ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: 392ه) الخصائص، ط: الرابعة، ن: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج 1 ص 98.

17 ينظر المصدر السابق ج 1 ص 98. 99.

18 يظهر ذلك جليا من خلال رده لما خالف النقل وانتصار لاستشهاد بالحديث كما يأتي.

[19] أبوعبد الله عبد العزيز عبده، 1982م، المعنى والإعراب عند النحوين ونظرية العامل، ط: الأولى، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع لطرابلس ليبيان، ص: 41.

[20] ينظر: الزَّبيدي محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق (المتوفى: 1205ه) تاج العروس من جواهر القاموس، ن: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين، ج 9 ص 60.

[21] بنظر التهانوى: محمد على، 1996، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ن: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،، م ج 1 ص 395.

[22] ينظر: ابن مالك محمد بن عبدالله (672ه)، 2000م، شرح الكافية الشافية، ط: الأولى، ن: دار الكتب العلمية بيروت لبنا ، تحقيق :علب محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، مج 1 ص 42

[23] السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، ت:(911ه) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ن: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ج 1 ص 130

[24] ينظر: ابن طولون محمد بن علب ت(935)، 2002م، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ن: دار الكتب العلمية لبنان بيروت، تحقيق: د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، ج 1 ص 20 مع الهامش الثاني.

[25] ينظر: الظاهري: يوسف بن تغري بردي، ت:(874ه)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ن: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، ج 7 ص 244. وقيل في مولده غير ذلك.

[26] ينظر: ابن كثير أبي الفداء اسماعيل بن عمر (774 ه)، 1417ه - 1997م، البداية والنهاية، ط: الاولى ن: هجر للطباعة والنشر – الجيزة، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي، ج 17 ص 514

[27] المقري أحمد بن محمد، 1388ه، نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ن: دار صادر، بيروت، تحقيق: د. إحسان عباس، ج 2 ص 222

63 الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله ت: (764هـ)، 142هـ - 2000م، الوافي بالوفيات، ن: دار إحياء التراث – بيروت تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ج 3 ص 286.

64 ابن أبي هاشم عبد الواحد بن عمر بن محمد ت (349)، 1410هـ، أخبار النحويين،، ن: دار الصحابة للتراث طنطا، تحقيق: مجدي فتحي السيد، ص 54.

65 ابن الأنباري أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ت 577هـ، 2018م، لمع الأدلة في أصول النحو، ط: الأولى، ن: دار السلام جمهورية مصر العربية الإسكندرية، تحقيق: د أحمد عبد الباسط، ص 110.

66 ينظر السيوطي جلال الدين، 2006 ، الاقتراح في أصول النحو, ط: الثانية, ن:دار البيروتي تعليق عبد الحكيم عطية، ص 79.

67 وإن خالف في ذلك ابن حزم وابن مضاء من بعده فذلك لا يخرق اجماع من تقدمه من النحاة وعبارة الأنباري واردة في إنكار على من أنكر القياس ينظر تعليق الدكتور أحمد عبد الباسط في لمع الأدلة الحاشية رقم 1 ص 110

68 ابن الأنباري أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ت 577هـ، 2018م، لمع الأدلة في أصول النحو، ط: الأولى، ن: دار السلام جمهورية مصر العربية الإسكندرية، تحقيق: د أحمد عبد الباسط،110.

69 ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: 392هـ) الخصائص، ط: الرابعة، ن: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج 1 ص 325.

70 الفيومي أحمد بن محمد بن علي المقري ت (770هـ)، المصباح المنير، ن: المكتبة العلمية، بيروت ج 2 ص 521.

71 الأنباري: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ت (577)، 1971م ، الإغراب في جدل الإعراب، ط: الثانية، ن: دار الفكر بيروت، تحقيق سعيد الأفغاني، ص 45.

72 الأنباري: الإمام أبو البركات ت (577هـ)، 1415هـ.1995م، أسرار العربية، ن: دار الجيل النشر بيروت، تحقيق د . فخر صالح قدارة ص 172.

73 أبوعبد الله عبد العزيز عبده، 1982م، المعنى والإعراب عند النحوين ونظرية العامل، ط: الأولى، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع لطرابلس ليبيان، ص 44.5

74 الطنطاوي محمد، 1426هـ .2005م، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط: الأولى، ن: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، تح: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، ص 115.

75 ينظر ابن مالك محمد بن عبد الله، ت(672هـ) شرح الكافية الشافية، ط: الأولى، ن: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ج 1 ص 115.

76 نفس المرجع، ج 2 ص 1048.

77 نفس المرجع ج 1 ص 397.

78 نفس المرجع ج 2 ص 573 .

79 الزَّبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق (المتوفى: 1205هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين ن: دار الهداية ج 20 ص 463، 464.

80 ينظر الجرجاني: علي بن محمد بن علي،1405هـ التعريفات، ط: الأولى ن: دار الكتاب العربي – بيروت ، تحقيق : إبراهيم الأبياري، ص 24.

47 نفس المصدر ج 2 ص 355

48ابن مالك محمد بن عبد الله، ت(672هـ) شرح الكافية الشافية، ط: الأولى، ن: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ج 2 ص 981.

49 نفس المرجع والجزء والصفحة مع التي تليها

50 ينظر: السيوطي جلال الدين، 2006 ، الاقتراح في أصول النحو, ط: الثانية, ن:دار البيروتي تعليق عبد الحكيم عطية ص 43.

51 نفس المصدر السابق والصفحة

52 ينظر الشاعر: صالح عبد العظيم فتحي، 2011م، الدرس النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، المجلة العلمية كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد الثلاثون الجزء الثالث ص 1661 .1663.

53 ينظر: أبوعبد الله عبد العزيز عبده، 1982م، المعنى والإعراب عند النحوين ونظرية العامل، ط: الأولى، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع لطرابلس ليبيان، ص82 و 83

54 ابن مالك محمد بن عبد الله، ت(672هـ) شرح الكافية الشافية، ط: الأولى، ن: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ج 2 ص 581.

55 البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، 1422هـ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، ، ن: دار طوق النجاة، ط: الأولى، تح : محمد زهير بن ناصر الناصر، باب فضل صلاة العصر ج 1 ص 115 رقم الحديث 554 والنيسابوري مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري ت:(261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ن: دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الإيمان ج 1 ص 64 رقم الحديث 37.

56 نفس المرجع والجزء والصفحة.

57 ينظر البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، 1422هـ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، ، ن: دار طوق النجاة، ط: الأولى، تح : محمد زهير بن ناصر الناصر باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه، ج 1 ص 37 رقم الحديث 126

58 ينظر: المرادي: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم ت:(749هـ)، 1413هـ - 1992م، الجنى الداني في حروف المعاني، ط: الأولى، ن: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، تحقيق: د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ص 599 و600 و601.

59 ابن مالك محمد بن عبد الله، ت(672هـ) شرح الكافية الشافية، ط: الأولى، ن: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ج 1 ص 355.

60 نفس المرجع ج 2 ص 1100

61نفس المرجع ج 3 ص 1674

62 نفس المرجع ج 4 ص 1980

81 الكفوي: أيوب بن موسى الحسيني ت:(1094ه)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ن: مؤسسة الرسالة – بيروت، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، ص 42.

82 ينظر السيوطي جلال الدين، 2006 ، الاقتراح في أصول النحو, ط: الثانية, ن:دار البيروتي تعليق عبد الحكيم عطية، ص 73.

83 السيوطي جلال الدين، 2006 ، الاقتراح في أصول النحو, ط: الثانية, ن:دار البيروتي تعليق عبد الحكيم عطية، ص 22.

84 السيوطي جلال الدين، 2006 ، الاقتراح في أصول النحو, ط: الثانية, ن:دار البيروتي تعليق عبد الحكيم عطية، ص 21

85 ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: 392ه) الخصائص، ط: الرابعة، ن: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج 1 ص ج 1 ص 191.

86 نفس المرجع ج1 ص 193.

87 ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت:(392ه) الخصائص، ط: الرابعة، ن: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ج 1 ص 190.

88 السيوطي :عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت (911ه)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ن المكتبة التوفيقية، مصر، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ج 2 ص 307.

89 ابن مالك: محمد بن مالك ت (672)، 1977، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ،، ن: مطبعة العاني بغداد، تحقيق: عدنان الدوري ، ج 1 ص 424.

90 ابن مالك: محمد عبدالله، 1990م ، شرح التسهيل، ط: الأولى، ن: هجر للطباعة النشر والتوزيع و الإعلان، تحقيق: د عبد الرحمن السيد، د محمد بدوي المختون، ج1 ص 335.

91 ابن مالك محمد بن عبد الله، ت(672ه) شرح الكافية الشافية، ط: الأولى، ن: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ج 2 ص 743.

92 نفس المرجع ج 2 ص 1029.

93 ينظر نفس المرجع ج 3 ص 1226.

94 ابن الأنباري أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ت 577ه، 2018م، لمع الأدلة في أصول النحو، ط: الأولى، ن: دار السلام جمهورية مصر العربية الإسكندرية، تحقيق: د أحمد عبد الباسط، ص 167.

95 ابن مالك محمد بن عبد الله، ت(672ه) شرح الكافية الشافية، ط: الأولى، ن: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ج 1 ص 220.

96 ابن الأنباري أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ت 577ه، 2018م، لمع الأدلة في أصول النحو، ط: الأولى، ن: دار السلام جمهورية مصر العربية الإسكندرية، تحقيق: د أحمد عبد الباسط، ص 167.

97 بنظر ابن مالك محمد بن عبد الله، ت(672ه) شرح الكافية الشافية، ط: الأولى، ن: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ج 1 ص 96 .

98 ينظر ابن مالك محمد بن عبدالله (672ه)، 2000م، شرح الكافية الشافية، ط: الأولى، ن: دار الكتب العلمية بيروت لبنا ، تحقيق :علب محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ج 1 ص 42.

99 ابن مالك محمد بن عبد الله، ت(672ه) شرح الكافية الشافية، ط: الأولى، ن: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ج 3 ص 1648.

100 نفس المرجع ج 5 ص 1918.